

موضوعاً وعموماً فالموصل الى التصديق يتوقف على  
القضايا التي تركيبها وتصديقها متوقف على الو  
الموضوعات التي لا يكون الوصول الى التصديق  
متوقفاً على القضايا بالذات وعلى الموضوعات  
والتي لا يتوقف بواسطتها القضايا عليها والتي  
المنطقية بحيث يحتمل المعلوماً التصديقية  
والتصديقية التي لا يصلح اليها الجمول  
او الاحوال التي يتوقف عليها الاتصال بالجمول  
وهذه الاحوال عارضة للمعلوماً التصديقية والتفتت  
التي لا يثبت في الاصل  
وواجب ان يثبت عن الاعراض الذاتية لها قال  
اي المنطقية  
وتجوزت العادات في التصديق  
استصحاب الجمولية والجمولية اما تصديقها او تصديق  
التي لا يثبت في الاصل  
فقط المنطقية اما الوصول الى التصديق والوصول  
اي المعلوم الذي هو  
الى التصديق وتعتبر عادته المنطقية بانها تتوقف  
الموصل الى التصديق لا تتوقف على كونها قولاً كالمادة  
التي لا يثبت في الاصل  
وواجب ان يثبت عن الاعراض الذاتية لها قال  
اي المنطقية  
وتجوزت العادات في التصديق  
استصحاب الجمولية والجمولية اما تصديقها او تصديق  
التي لا يثبت في الاصل  
فقط المنطقية اما الوصول الى التصديق والوصول  
اي المعلوم الذي هو  
الى التصديق وتعتبر عادته المنطقية بانها تتوقف  
الموصل الى التصديق لا تتوقف على كونها قولاً كالمادة  
التي لا يثبت في الاصل

موضوعاً وعموماً فالموصل الى التصديق يتوقف على  
القضايا التي تركيبها وتصديقها متوقف على الو  
الموضوعات التي لا يكون الوصول الى التصديق  
متوقفاً على القضايا بالذات وعلى الموضوعات  
والتي لا يتوقف بواسطتها القضايا عليها والتي  
المنطقية بحيث يحتمل المعلوماً التصديقية  
والتصديقية التي لا يصلح اليها الجمول  
او الاحوال التي يتوقف عليها الاتصال بالجمول  
وهذه الاحوال عارضة للمعلوماً التصديقية والتفتت  
التي لا يثبت في الاصل  
وواجب ان يثبت عن الاعراض الذاتية لها قال  
اي المنطقية  
وتجوزت العادات في التصديق  
استصحاب الجمولية والجمولية اما تصديقها او تصديق  
التي لا يثبت في الاصل  
فقط المنطقية اما الوصول الى التصديق والوصول  
اي المعلوم الذي هو  
الى التصديق وتعتبر عادته المنطقية بانها تتوقف  
الموصل الى التصديق لا تتوقف على كونها قولاً كالمادة  
التي لا يثبت في الاصل

فان الال  
على التصديق  
موضوعاً وعموماً  
القضايا التي تركيبها  
الموضوعات التي لا يكون  
متوقفاً على القضايا بالذات  
والتي لا يتوقف بواسطتها  
المنطقية بحيث يحتمل  
والتصديقية التي لا يصلح  
او الاحوال التي يتوقف  
وهذه الاحوال عارضة  
التي لا يثبت في الاصل  
وواجب ان يثبت عن الاعراض  
اي المنطقية  
وتجوزت العادات في التصديق  
استصحاب الجمولية والجمولية  
التي لا يثبت في الاصل  
فقط المنطقية اما الوصول  
اي المعلوم الذي هو  
الى التصديق وتعتبر عادته  
الموصل الى التصديق لا تتوقف  
التي لا يثبت في الاصل